العدساني: وزير المالية لم يقم بدوره في معالجة أوضاع الميزانية وإجراءاته لحماية المال العام شكلية

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن وزير المالية لايزال مصرا على مشروع قانون الدين وأنه لم يتم سحبه من مجلس الامة حتى الآن ، لافتا الى ان إجراءات الوزير الأخيرة سواء بتحويل الاستثمار في شركة طيران أو إعادة دراسة صفقة الاستحواذ بين التمويل والبنك الأهلي المتحد هي إجراءات شكلية لاطائل من ورائها .

وأضاف العدساني في تصريح صحفي في مجلس الامة أمس انه يفترض بما اننا في وضع استثنائي في ازمة كورونا والتاثير الاقتصادي فانه يتطلب ان يكون في هذا المنصب رجلا استثنائيا مع كل الاحترام والتقدير لوزير المالية . ولفت الى ان امكانيات وزير المالية جدا متواضعة علي جميع الاصول التي تملكها الدولة والجهات التابعة له ، مبينا انه يفترض علي وزير المالية التدقيق علي اوجه الصرف وتقليص الميزانية والتدقيق عليها وتقليل المصاريف وعدم اللجوء للدين العام . واكد العدساني ان مشروع قانون الدين العام علي رأس محاور الاستجواب المزمع تقديمه لوزير المالية لأنه لا يعقل الا يتم تقديم الحلول او المعالجات او اصلاح الميزانية ، ويتم اللجوء مباشرة الى الاقتراض.

وبين ان الدين العام يعني ان تقترض الكويت في ظل الوفرة المالية لصندوق الاجيال القادمة والانتعاش المالي مستغربا عدم سحب مشروع القانون من مجلس الأمة حتى الان وتوجه الوزير بان يجعل الكويت مديونة بعشرين مليار دينار.

واستغرب العدساني قيام وزيرالمالية بتحويل ملف استثمار التامينات في احدى شركات الطيران الى هيئة مكافحة الفساد بإجراء شكلي وصوري لا قيمه له . وقال انه يفترض على الوزير التدقيق الداخلي في الملف وتحويل الأمر برمته الى هيئة مكافحة الفساد او ان يتم تحويل الموضوع بالاسماء الى النيابة العامة او يشكل لجنة تقصي حقائق محايدة مشيرا إلى ان هذا الإجراء الشكلي جاء للتغطية على موضوع الدين العام.

واوضح العدساني ان استجواب وزير المالية السابق كان حول صفقة الاستحواذ ما بين بيت التمويل والبنك الاهلي المتحد حيث طالبنا بايقاف الصفقة وإعاده دراستها لمعرفة الجدوى الاقتصادية منها وتاثيرها علي الميزانية العامة واصول الدولة لأن بيت التمويل تملك فيه الدولة ٤٨٪ ومؤسسه التامينات تملك فيه ١٨٪.

واشار إلى ان وزير المالية الحالي كان في ذلك الوقت مدير هيئة شؤون القصر وعضو في مجلس ادارة بيت التمويل وكان موافق على الصفقة لكن بعد موافقة الجمعية العمومية يقول امس انه سيعيد الدراسة.

وبين العدساني انه بعد موافقة الجمعية العمومية وحسب قانون الشركات لا يملك الوزير اعادة الدراسة مشيرا الي ان قراره بإعادة دراسة الموضوع هو قرار شكلي لمجرد تضليل الراي العام .

واكد العدساني ان الاجراءات يجب ان تكون تترجم الاقوال مطالبا الوزير القيام بدوره الاصيل في الابتعاد كليا عن الدين العام .

وتساءل العدساني " هل يعقل ان يجعل الكويت مديونة بقيمة ٢٠ مليار دينار دون ان يخرج للتوضيح أو يسحب القانون؟ " مؤكدا أن ما قام به الوزير إجراءات شكلية في ما يتعلق بتحويل الاستثمار في شركة الطيران دون وضع أسماء وأيضا بخصوص إعادة دراسة الاستحواذ بين "بيتك" والبنك الأهلي المتحد.

وتساءل " لماذا أعلن محافظ البنك المركزي رئيس اللجنة الاقتصادية التي شكلت من مجلس الوزراء اقراض الشركات وتحميل الميزانية العامة الفوائد عن مدة ٣٠ شهر بالإضافة الى تحمل فوائد ١٢ شهر للشركات الكبرى والعملاء "؟ ، مؤكدا أن دعم الشركات من الأموال العامة غير جائز لا بالدستور ولا بالقانون وهذه الإجراءات يفترض أن تعبر عن طريق مجلس الأمة مع عدم المساس بخزينة الدولة .

واستغرب العدساني التوجه مباشرة لدعم الشركات من غير دراسة او وضع الاولويات، خاصة مع عدم معرفة مدى الأزمة وموعد انتهائها وحجم خسائر الشركات.

وأكد أن الدعم يجب أن يبنى على ثلاثة أوجه لتحقيق المصلحة العامة وخصوصا للدولة ، والنقطة الثانية هي أن يكون عن طريق تعديلات وتشريعات تتم من خلال مجلس الأمة ، وإنعاش الاقتصاد الوطني بشكل صحيح لا يميز شركات على حساب شركات أخرى وليس باتخاذ قرارات فردية وصورية وشكلية وأمور الهدف منها المحاباة.

وأضاف " أوجه هذا الكلام للشعب الكويتي بانه اذا كان وزير المالية جاد في تحقيق المصلحة العامة والمحافظة على اقتصاد الدولة فعليه سحب مشروع السوء والسم الذي يجعل الكويت مديونة " .

ونوه باهمية ترتيب الأولويات بالشكل الصحيح، كاشفا عن معلومات لديه تفيد بانه تم رفض تقليص المصروفات السرية للوزراء.

وأكد أنه سيتم التصدي لفرض الضرائب والمساس بجيوب المواطنين وإيرادات الدولة، مطالبا رئيس الوزراء بتسليط الضوء على ممارسات وزير المالية .

وأوضح العدساني انه قدم رسالة واردة في شهر مارس الماضي بخصوص مدير التامينات الأسبق الهارب المتواجد في لندن وطالب الوزير بالتدقيق علي جميع الاصول كما قدم تقريرا فنيا متكاملا في هذا الشان ، متسائلا " هل تم جلب واحضار مدير التامينات الأسبق خاصة وان هناك اتفاقية ما بين الكويت وبريطانيا ؟.

واستغرب العدساني استمرارالصرف علي حساب العهد رغم تخفيضه خلال السنوات الثلاثة الماضية من ٨ مليارات دينار الى اربعة مليارات دينار.

الشاهين يقترح مبادرة في إطار التصدي لوباء كورونا خلال شهر رمضان المبارك

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين تقديمه اقتراحًا برغبة بمشاركة النائب محمد الدلال فيما يخص شهر رمضان المبارك تتضمن عدة جوانب منها الديني والصحي والخدمي والإغاثي وغيرها قال في مقدمته:

تأتي المبادرة قيامًا منها بواجبها الشرعي ودورها الوطني، وللمساهمة الإيجابية ضمن مساهمات جميع مكونات المجتمع الكويتي المسلم، وذلك في جهود التصدي لانتشار وباء كورونا المستجد، تحت قيادة سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين.

مجالات مبادرة «رمضان: إيمان وأمان»

أولا: الجانب الإيماني والتعبدي:

(1) إقامة الصلوات الخمس والجمعة، وصلاة التراويح والقيام، في المساجد المركزية، بوجود ٣ أشخاص يراعون قواعد الصحة العامة في المساجد إعمارًا لها، مع فتح الميكروفونات الخارجية باعتدال، لبث الطمأنينة وإحياء أجواء شهر رمضان المبارك.

(2) نشر خواطر إيمانية في التلفزيون بعد انتهاء الأذان في الصلوات الخمس.

(3) تكليف الجانب الإعلامي بالإذاعة والتلفزيون لوزارة الأوقاف لتعويض دروس المساجد المعتادة سنويًا.

ثانيًا: الجانب الصحي والوقائي:

1 – عمل مؤتمرات طبية تخصصية عبر تقنية الفيديو لتبادل خبرات الوقاية وعلاج فيروس كورونا.

2 – تكريم العاملين والمتابعين في الصفوف الأولى بمناسبة دخول شهر رمضان المبارك وتوجيه الشكر والثناء لهم.

3 – ضبط عدم ازدحام الجمعيات والمتاجر المفتوحة أثناء فترة الحظر.

4 – التشديد على دورية فحص سلامة العاملين على إيصال الطلبات للمنازل والعاملين بالمطاعم والمطابخ المختلفة.

ثالثًا: الجانب الخدمي والاستهلاكي:

– صرف معونة مالية إضافية لمتلقي المساعدات الاجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية لمواجهة نفقات الشهر الفضيل والأزمة الراهنة الإضافية.

– التوسع في تطبيق نظام الجمعيات التعاونية الخاص بالمواعيد المسائية (الذي يخول صاحبه بالخروج وقت الحظر للجمعية والعودة مباشرة للمنزل) وتطبيق هذا الأمر على (المعاملات الحكومية – الأسواق الغذائية) بنفس الآلية مع الرقابة.

– توعية المواطنين والمقيمين بأهمية الاقتصاد وعدم الإسراف في المواد الغذائية لأهميتها في هذه المرحلة الحساسة.

– ترشيد استهلاك الكهرباء والماء، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه السنة، لوجود عدد كبير من المواطنين والمقيمين داخل الكويت أثناء الصيف، ما قد يسبب ضغطا على الخدمات العامة وشبكة الكهرباء والماء.

– التثبت من إغلاق الكهرباء والماء عن كل المرافق العامة والخاصة المغلقة ترشيدًا للاستهلاك وتوفيرًا للمشتقات البترولية المستخدمة بتشغيل محطات إنتاج الكهرباء والماء.

رابعًا: الجانب الإعلامي الثقافي:

1 – مراعاة الآداب الإسلامية والذوق العام فيما يعرض بوسائل الإعلام الحكومية والخاصة في الكويت.

2 – إقامة مسابقات في حفظ القرآن وتلاوته والحديث والعلوم الشرعية، وإقامة حلقات قرآنية وشرعية ووعظية أن تكون عن طريق تقنية الفيديو.

3 – تقديم درس يومي بعنوان فقه النوازل يشرح الأحكام الشرعية المتعلقة بالنوازل وكيفية التعامل معها.

4 – عرض برنامج لتبيان الجهود التطوعية المبذولة وتوثيقها.

5 – توعية الناس بالصلاة بالبيت مع العائلة وفضائلها وأحكامها.

6 – إجراءات رسمية ومبادرات شعبية لإرشاد الناس لوقف التزاحم في التزاور، والتوجيه الصحيح بشأن الزيارات الرمضانية.

7 – الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في توجيه المواطنين تجاه الالتزام بالقرارات الصحية.

خامسًا: الجانب الخيري والإغاثي:

– تنظيم عملية إيصال الوجبات للمحتاجين في مختلف المناطق خاصة أن أعداد كبيرة منهم كانت تتناول الإفطار على موائد الإفطار الجماعي.

– التنسيق مع الشركات المتعثرة لتوفير حد أدنى من الرواتب للعمالة الوافدة في ظل استمرار الأزمة وترتيب تمويل الشركات الصغيرة لهذا الغرض تحديدًا.

– توجيه الجمعيات التعاونية واللجان الخيرية بتوزيع الوجبات الغذائية للفطور والسحور على المحتاجين في مناطق تواجدهم، ويفضل توزيع أطعمة لمدة أسبوع يقوم المحتاج باستخدامها متى ما احتاج إلى ذلك وبذلك نضمن عدم الاحتكاك اليومي.

– بجانب الأعمال الخيرية داخل الكويت نقترح عمل مشروع خيري وطني مشترك لإغاثة المرابطين في فلسطين المحتلة، أو غيرها من بقاع الإسلام المتضررة في ظل أزمة كورونا، فصنائع المعروف أفضل ما يرفع البلاء ويحفظ الإنسان والأوطان.

تتمات

الكويت

البدء بتنفيذ بالاتفاق.

وشدد على ادراك دولة الكويت لصعوبة الأوضاع حاليا في أسواق النفط ، مشيرا الى أن دولة الكويت كانت من اكثر الدول التزاما بحصتها من تخفيض الإنتاج خلال السنوات الماضية. وأكد ضرورة الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها خلال الأشهر القادمة من قبل جميع الدول ، مؤكدا أهمية المحافظة على روح الفريق الواحد والعمل الجماعي في مواجهة التحديات القادمة بسبب تأثير فيروس كورونا المستجد على الطلب العالمي على النفط.

وذكر ان هذه المرحلة تتطلب توحيد الصفوف داخل منظمة اوبك ومع شركائها في تحالف «اوبك +» اكثر من اي وقت مضى للتغلب على هذه المرحلة الصعبة التي لم تشهدها أسواق النفط عبر التاريخ.

وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» ومنتجون مستقلون من خارجها اتفقوا في اجتماع في 13 ابريل الجاري على خفض معدلات الإنتاج من النفط بواقع 7ر9 ملايين برميل يوميا ، اعتبارا من الأول من مايو القادم ولفترة أولية تستمر شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020.

وأوضح بيان رسمي صادر عن الاجتماع أن هذا الاتفاق جاء في ختام الاجتماع العاشر غير العادي لأعضاء «أوبك» ، ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة «أوبك +»، الذي عقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة ، برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان والرئيس المشارك وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك.

وذكر البيان أنه تقرر أيضا خفض مستويات الإنتاج للفترة اللاحقة الممتدة لستة أشهر من الأول من يوليو القادم إلى 31 ديسمبر 2020 ، بمقدار 7ر7 مليون برميل يوميا وسيتبع ذلك تعديل 8ر5 مليون برميل في اليوم لمدة 16 شهرا من 1 يناير 2021 إلى 30 أبريل 2022.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون خط الأساس لحساب التعديلات هو إنتاج النفط في أكتوبر 2018 باستثناء المملكة العربية السعودية وروسيا ، وكلاهما بنفس مستوى خط الأساس الذي يبلغ 11 مليون برميل يوميا. كما تقرر أن يكون الاتفاق ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022 مع مراجعة تمديده خلال ديسمبر 2021.

اليوم أول

أمير البلاد ، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو رئيس مجلس الوزراء ، وإلى جميع أبناء الشعب الكويتي والمقيمين على أرضه ، وإلى الأمتين العربية والإسلامية ، داعية الله العلي الكبير أن يزيح عن كواهلنا جميعا غمة الوباء المحدق بالبشرية كلها ، وأن ينزل علينا رحمته في شهر الرحمات ، ويجعل بلدا آمنا مطمئنا وسائر بلاد المسلمين .

وكل عام وأنتم بخير .

24 طائرة

كما انطلقت أمس أولى رحلات إجلاء المواطنين الكويتيين من الولايات المتحدة وإعادتهم إلى أرض الوطن ، ضمن المرحلة الحالية من عملية العودة الشاملة للمواطنين الموجودين في الخارج .

وانطلقت الحافلات التي تقل المواطنين الكويتيين من العاصمة الأمريكية واشنطن باتجاه مدينة نيويورك ، حيث سيسافرون عبر مطار «جون اف كينيدي» الدولي نحو مطار الكويت الدولي على متن طائرات تابعة للخطوط الجوية الكويتية.

وقال سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الامريكية الشيخ سالم الجابر الفي تصريح لـ «كونا» انه «بفضل من الله وبعد جهود دؤوبة من جهات كويتية مختلفة سواء في الكويت أو داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، انطلقت المرحلة الثانية لإعادة المواطنين إلى أرض الوطن الحبيب».

وأوضح الشيخ سالم : «ستستمر هذه المرحلة لعدة أيام انطلاقا من مطار نيويورك على أن تبدأ بعدها مباشرة مرحلة إجلاء الطلبة الأعزاء ، عبر رحلات مباشرة إلى الكويت من مطارات متعددة في مدن أمريكية مختلفة ، وسوف اعلن عن مجمل تفاصيل مرحلة اجلاء الطلبة خلال الايام القليلة القادمة».

كما توقع «أن تنتهي مجمل هذه العملية خلال أيام قليله بإذن الله ، وسيرجع جميع المواطنين إلى حضن الوطن الحبيب».

وأعرب عن تقديره «لمواطنينا الأعزاء الذين تحلو طيلة هذه الفترة بالصبر والتفهم للظروف الحرجة التي تمر بنا وبالعالم اجمع ، داعيا المولى عز وجل أن يحفظ الجميع من كل سوء وأن يزيل هذه الغمة بأسرع وقت إنه سميع مجيب».

وناشد «مواطنينا الأعزاء بضرورة التقيد بتعليمات السلطات الصحية عند وصولهم حفاظا على صحتهم وعلى صحة الآخرين إلى أن ينجلي هذا البلاء بأسرع وقت بمشيئة الله».

ويأتي إجلاء المواطنين الكويتيين في الولايات المتحدة ، في سياق المرحلة الحالية من عملية إعادة المواطنين ، تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

الصحة العالمية

اننا أعلنا الطوارئ الصحية في الوقت المناسب وعندما كان أمام العالم وقتا كافيا للتصرف».

أضاف خلال مؤتمر صحفي في جنيف أن المنظمة أعلنت حالة الطوارئ في الثلاثين من يناير الماضي، بينما تحول الفيروس إلى وباء في الحادي عشر من مارس

حالة وفاة

أمس الخميس ، عن تسجيل 151 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد في البلاد خلال الـ 24 ساعة الماضية، ليرتفع بذلك إجمالي حالات الاصابة المسجلة في البلاد إلى 2399 حالة.

وأوضح السند أن عدد الحالات المسجلة والمرتبطة بالسفر بلغ 12 حالة، تشمل 9 حالات لمواطنين كويتيين مرتبطين بالسفر إلى المملكة المتحدة، وحالة لمواطن مرتبطة بالسفر إلى الإمارات، وحالة لمواطن مرتبطة بالسفر إلى تركيا، وحالة لمواطن مرتبطة بالسفر إلى مصر.

كما كشف السند أن عدد المخالطة بلغ 132 حالة، وتشمل 5 حالات لمواطنين كويتيين، و 60 حالة من الجنسية الهندية، و 25 حالة من الجنسية البنغلاديشية، و 13 حالة من الجنسية المصرية، و 11 حالة من الجنسية الإيرانية، و3 حالات من الجنسية اللبنانية، وحالتين من الجنسية الأردنية، وحالتين من الجنسية السيرلانكية، وحالتين من الجنسية الباكستانية، وحالتين من الجنسية الفلبينية، وحالتين من الجنسية النيبالية، وحالتين من غير محددي الجنسية، وحالة من الجنسية الأوزباكية، وحالة من الجنسية الأفغانية، وحالة من الجنسية السورية. أما عن حالات التقصي الوبائي فقد بلغت 7 حالات، وتشمل 2 حالة لمواطنين كويتيين، و 1 حالة من الجنسية الهندية، و 1 حالة من الجنسية البنغلاديشية، و 2 حالة من الجنسية المصرية، 2 بدون .

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح قد أعلن أمس أيضا ، عن شفاء 55 حالة من المصابين بفيروس كورونا المستجد ، ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 498 حالة.

وقال الشيخ باسل الصباح، إن التحاليل والفحوص المخبرية والإشعاعية أثبتت شفاء تلك الحالات ، وسيتم نقلها إلى الجناح التأهيلي في المستشفى المخصص لاستقبال المصابين بالفيروس ، تمهيدا لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين .

المنفوحي

وأوضح المدير العام لبلدية الكويت أحمد المنفوحي خلال مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن هذه الآلية ، أنه تم اعتبارا من صباح أمس الخميس ، استقبال طلبات استخراج التصاريح المخصصة لعمال توصيل الطلبات «مطاعم» و«شركات توصيل» عبر موقع البلدية الإلكتروني.

وذكر المنفوحي أنه يتعين على كل مؤسسة أو شركة تسجيل بياناتها ، ليتسنى لها لاحقا تقديم طلب استخراج تصريح توصيل لكل سائق ، وذلك من خلال قسمين أضيفا أخيرا إلى موقع «البلدية» ، أحدهما مخصص للمطاعم التي توفر خدمة التوصيل من ذاتها ، والآخر لشركات توصيل الطلبات التي يشترط أن تكون حاصلة على ترخيص من قبل وزارة الداخلية.

أضاف أنه بعد تسجيل البيانات ، يتم استخراج الرمز التعريفي «بار.كود» لكل مطعم أو شركة توصيل متضمنا البيانات الخاصة بالعمال والسيارات ، ليتم من خلاله التأكد من التصريح بمزاولة الخدمة ، خلال فترة الحظر الجزئي المفروض احترازيا للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا.

وأشار إلى ضرورة أن تكون إقامة عامل التوصيل مسجلة على نفس الجهة الصادر لها الرمز التعريفي ، سواء مطعم او شركة توصيل ، مبينا أنه في حال تم إغلاق المطعم من قبل الجهات الرقابية سيتم تلقائيا إلغاء تفعيل ال «باركود» الصادر له.

ولفت المنفوحي إلى التنسيق مع وزارتي «الداخلية» و«التجارة والصناعة» والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للغذاء والتغذية ، بغية التأكد من الاشتراطات الصحية الخاصة بعمل المطاعم وآلية توصيل الغذاء ، تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وأفاد بأنه مع إتمام كل عملية تسجيل بيانات يتم فتح صفحة رقابية خاصة ب «القوى العاملة» ، للكشف عن موقع منزل السائق ، في حين ستشهد نقاط التفتيش الخاصة بالداخلية مشاركة من «البلدية» و«هيئة الغذاء» ، للتأكد من آلية تغليف الطلبات والتأكد من درجة حرارة السائق ومدى تطبيقه اشتراطات وزارة الصحة.

وذكر أنه في حال وجود أي مخالفة سيتم وقف خدمة التوصيل لهذه المؤسسة أو المطعم طوال فترة شهر رمضان ، فضلا عن تسجيل محضر مخالفة بحقها.

من جانبه قال مدير إدارة العلاقات والإعلام الامني في وزارة الداخلية العقيد ناصر أبو صليب ، في كلمة مماثلة خلال المؤتمر ، إن دور «الداخلية» سيختص بمتابعة الإجراءات التي وضعتها الجهات الحكومية عبر نقاط التفتيش الأمنية الموزعة خلال فترة الحظر الجزئي ، والتأكد من مدى مطابقة ال «باركود» الخاص بتصريح الطلبات مع السائقين.

أضاف أبوصليب أنه بانتهاء فترة السماح الخاصة بتوصيل الطلبات إلى المنازل ، التي أعلن عنها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير ، لابد أن يكون عامل التوصيل في منزله.